20 June 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

نيويورك، ١٨-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الأوروبي

التعاون والمساعدة المقدمان من الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

أولا - مقدمة

١ - ما برح الاتحادُ الأوروبي يدعم التعاون والمساعدة المقدميْن إلى بلدان ثالثة من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك منذ اعتماد البرنامج في عام ٢٠٠١. وتشمل أنشطة المساعدة تنفيذ حملات طوعية لنزع سلاح المدنيين، وجمع الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتدميره، والأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، وبناء القدرات في مجال الوسم والتعقب وحفظ السجلات. وتستند الإجراءات إلى نهج متكامل يجمع بين التدابير المادية، مثل بناء الأسوار ووضع الأقفال لمخزونات الأسلحة، والدعم المقدم في مجالات التشريع والتدريب وتنمية القدرات والرصد والتوعية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – مشاريع مواضيعية ذات نطاق عالمي

ألف – تنمية القدرات في مجال ضوابط تصدير الأسلحة

١ – التوعية بمعاهدة تجارة الأسلحة

٢ – من أجل المساهمة في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها على نحو فعال، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي القرار 2013/768/CFSP، الذي يقضي بإنشاء برنامج طموح لدعم البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وامتدت المرحلة الأولى من برنامج التوعية هذا من عام ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧، ورُصدت لها ميزانيةٌ بلغ مجموعها ٥,٢ ملايين يورو، وقدمت المساعدة لعدد من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بناء على طلبها، في تعزيز نظمها لنقل الأسلحة وفقا لمقتضيات المعاهدة. وتولى تنفيذ المشروع المكتبُ الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات. وكان العمل الأخير المنجز في إطار المشروع هو تنظيم حلقة دراسية إقليمية في جورجيا للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد مكّنت هذه الحلقة ٥٧ مشاركا من ٢٠ بلدا، و ٩ منظمات دولية وممثلين للمجتمع المدني، من المشاركة في مجموعة واسعة من المواضيع والتصدي للمهام والتحديات الرئيسية الماثلة أمام عملية تنفيذ المعاهدة. وبناء على النجاح الذي حققه برنامج التوعية الأول، كلف المجلسُ الوكالةَ الفرنسية للتعاون التقني الدولي ''إكسبرتيز فرانس'' والمكتبَ الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات بتنفيذ مشروع للمتابعة مبين في قرار المجلس 2017/915 (CFSP). ورُصدت ميزانية قدرها ٨,٣ ملايين يورو حتى آب/أغسطس ٢٠٢٠ لهذه المرحلة الثانية من البرنامج التي تتألف كسابقتها من أنشطة تنفذ في جميع أنحاء العالم وتشمل تقديم المساعدة في مجال إعداد التشريعات والتدريب وتبادل أفضل الممارسات بين الاختصاصيين في مجال مراقبة الصادرات. وفيما يتعلق بإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، فإن التواصل ليس فقط مع البلدان المستفيدة وإنما أيضاً مع البلدان المجاورة لها، وكذلك من خلال المنتديات والمنظمات الإقليمية، يمثل أحد العناصر الرئيسية في الإجراءات المتخذة في إطار المشروع.

٣ – وخلال مرحلة توسيع المشروع، في منتصف عام ٢٠١٧، أقيمت خمس شراكات جديدة طويلة الأجل بين الاتحاد الأوروبي وكل من بنن وتوغو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار، بالترتيب. وفي إطار الشراكات المقامة حديثا، تركز العمل على وضع أدوات تقييم مشتركة تتيح تسليط الضوء بسهولة على الثغرات ومجالات العمل الممكنة في نظم المراقبة الوطنية. ونُظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مناسبة جانبية للمرحلة الثانية من برنامج التوعية على هامش المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف. وضمت هذه المناسبة أكثر من ٨٠ مشاركا عرضوا خلال حلقات النقاش التجربة العملية وأفضل الممارسات المكتسبة خلال المرحلة الأولى من البرنامج. وإلى جانب المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات، قام ممثلان لاثنين من البلدان التي أقيمت معها شراكات طويلة الأجل (السنغال وكوستاريكا) بعرض تجربة بلديهما فيما يتعلق بالبرنامج، مما زاد من بروز المشروع أمام الشركاء الحاليين والشركاء المحتملين في المستقبل، وأمام جميع الدوائر المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة، وأتاح تبادل الدروس المستفادة. وإضافةً إلى ذلك، نظمت في عام ٢٠١٧ في جامايكا وغانا وكوستاريكا ثلاثة أنشطة لوضع خرائط طريق، كما نظم تقييمان للخبراء في زامبيا وكمبوديا، أتاح الأول منهما إعداد خرائط طريق مفصلة في مجال تقديم المساعدة لتلبية احتياجات البلدان الشريكة المستفيدة وأولوياتها.

٢ - التوعية بشأن الموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي 2008/944/CFSP

٤ - اعتُمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ قرارُ المجلس 2018/101 (CFSP) لدعم أنشطة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز ضوابط فعالة لدى البلدان في جوار الاتحاد الأوروبي في مجال صادرات الأسلحة من قبل البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفقا للمبادئ والمعايير الواردة في وثيقة الموقف الموحد 2008/944/CFSP وفي معاهدة تجارة الأسلحة. وظل يُعهد بالتنفيذ التقني لأنشطة التوعية في مجال مراقبة صادرات الأسلحة إلى المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات، استنادا إلى ما تحقق من إنجازات من خلال تنفيذ القرارات 2015/2309 (CFSP) و 2012/711/CFSP و 2009/1012/CFSP وتنفيذ الإجراء المشترك للمجلس 2008/230/CFSP. ويهدف القرار 2018/101 (CFSP) أيضاً إلى السعي حسب الاقتضاء إلى تحقيق التكامل والتآزر مع مشاريع تقديم المساعدة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في مجال ضوابط تصدير السلع المزدوجة الاستخدام. كما يهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان على الصعيدين الوطني والإقليمي لجعل التجارة في الأسلحة التقليدية أكثر مسؤولية وشفافية. وتشمل البلدان المستفيدة من هذه الإجراءات بلدان جنوب شرق أوروبا (ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا وكرواتيا، وكوسوفو[1])؛ وبلدان شمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط المشمولة بسياسة الجوار الأوروبية (تونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب)، وبلدان شرق أوروبا والقوقاز المشمولة بسياسة الجوار الأوروبية (أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا)، والبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبريا ومالي والنيجر ونيجيريا) وتشاد والصين والكاميرون وموريتانيا.

باء - مشروع iTrace: دعم تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق المتضررة من النزاعات

٥ - يدعم الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٣ مشروع iTrace، وهو آلية عالمية للإبلاغ عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وغيرها من الأسلحة والذخائر التقليدية غير المشروعة، تنفذه منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات. ويهدف هذا النظام إلى تتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر غير المشروعة وتعقبها عن طريق إجراء بحوث ميدانية في المناطق المتضررة من النزاعات التي تفتقر فيها الوكالات المحلية لإنفاذ القانون في كثير من الأحيان إلى القدرة على التعقب. وتعمل منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات بصورة وثيقة مع الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة المعنية برصد الجزاءات وعمليات دعم السلام، وتقدم لها المساعدة التقنية. والمعلومات التي تكشفها الآلية عن أنماط الاتجار والتسريب تضيف قيمة إلى المبادرات الوطنية الرامية إلى مكافحة التسريب، مما يزيد من فعالية تدابير تحديد الأسلحة من قبيل ضوابط التصدير وإدارة مخزونات الأسلحة. وتهدف هذه المبادرة إلى تحديد التسريب وإيقافه. كما تهدف إلى المساعدة على رصد تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، وتوفير معلومات شاملة لدعم استعراضات تنفيذ المعاهدة، وتعزيز قدرات الحكومات الوطنية على ارتقاب آثار قرارات الترخيص فيما يتعلق بصادرات الأسلحة. وهي تشكل أيضاً أساساً لبرنامج العمل والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب

(١) يكون مفهوما أن أي إشارة إلى كوسوفو هي في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبطريقة يعول عليها، عن طريق تشخيص حالات التسريب ورصدها بشكل مستقل وعلى الصعيد العالمي. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، أفضت المرحلتان الأولى والثانية من مشروع iTrace إلى زيادة البيانات العالمية عن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة إلى النزاعات المسلحة، مما وفر أدلة ملموسة عن توريد هذه الأسلحة إلى ٢٥ من المناطق التي تحتدم فيها الحروب، بما في ذلك بؤر ساخنة كالجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والعراق وليبيا. وواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لمشروع iTrace من خلال القرار 2015/1908 (CFSP) المعتمد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والقرار (CFSP) 2017/2283 المعتمد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٦ - وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أوفدت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات أفرقةً ميدانية إلى بلدان من بينها الإمارات العربية المتحدة وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والعراق وكوت ديفوار ولبنان ومالي والنيجر ونيجيريا والهند. وأجرت أفرقة التحقيقات الميدانية التي أوفدتها المنظمة اتصالات متعمقة بصورة متزايدة مع الحكومات الوطنية في البلدان المعنية وأسفرت هذه الأنشطة عن زيادة إمكانية الوصول إلى عمليات مصادرة الأسلحة غير المشروعة وبالتالي زيادة حجم البيانات المولدة عن الأسلحة. وأثناء عمليات النشر هذه، وثقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات معلومات عن عدة آلاف من الأسلحة والذخائر المتصلة بها لتحميلها في نظام iTrace. ويشكل جزءٌ كبير من هذه المعلومات موضوع طلبات دولية للتعقب ويجري معالجته حاليا. وقدمت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات عروضا عن نظام iTrace في المنتديات والاجتماعات الدولية المعنية بصنع السياسات. كما قُدمت إحاطات إلى مؤسسات ومنظمات دولية، من بينها الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا)، والمحكمة الجنائية الدولية (لاهاي)، ومنظمة الجمارك العالمية (بلجيكا)، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا (لوميه)، واللجنة الدائمة المعنية بالسلائف التابعة للمفوضية الأوروبية، والفريق العامل المعني بالأسلحة النارية، ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

٧ - وإضافةً إلى ذلك، تواصلت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات بصورة متزايدة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك تعقب الأسلحة أثناء النزاعات، وتقديم المشورة بشأن مكافحة تسريب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات المنزلية الصنع، وتقديم إحاطات عامة بشأن ديناميات النزاعات في البلدان التي مزقتها الحروب. وأدت هذه العلاقات المتطورة إلى بناء الثقة بين مشروع iTrace وسلطات الدول الأعضاء، وشجعت التبادل الحر للمعلومات، وأسفرت عن معدل مرتفع للاستجابة لطلبات تعقب الأسلحة الصادرة في إطار المشروع.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات تقارير إلكترونية بشأن السياسات. ومن بين هذه التقارير ”تعقب توريد العناصر المستخدمة في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”تعقب عناصر الأسلحة اليدوية الصنع: منظور ميداني“، و ”الطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد التي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كأسلحة“، و ”التحقيق في عمليات نقل الأسلحة عبر الحدود في منطقة الساحل“، و ”عمليات الاعتراض البحري لإمدادات الأسلحة إلى الصومال واليمن“ و ”توحيد المعايير ورقابة الجودة في الإنتاج العسكري لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام: تصنيع الأسلحة في قطاع شرق الموصل“. وفي

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أصدرت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات تقريرا بعنوان ''أسلحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام''. وتنشر المنظمة جميع تقاريرها إلكترونيا على موقعها الشبكي. وأدت هذه التحقيقات إلى عدد من الاستجابات والتدخلات السياساتية الملموسة، بما في ذلك بدء التحقيقات الجنائية في الاتجار بالأسلحة.

جيم – منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها

٩ – فيما يتعلق بالنهج الدولية لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، يدعم الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١١ منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها التي وضعتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وهي نظام إلكتروني لتتبع الأسلحة النارية المفقودة والمسروقة والمهربة والمتجر بها وتعقبها ييسر تبادل المعلومات والتعاون في التحقيق بين وكالات إنفاذ القانون. وتساعد قاعدة البيانات في هذه المنظومة البلدان الأعضاء في الإنتربول في تحديد أنماط حركة الأسلحة النارية غير المشروعة وفي تصميم التدخلات للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى مدى فترة المشروع، مددت إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات لتشمل جميع البلدان الأعضاء في الإنتربول البالغ عددها ١٩٢ بلدا وتم تعزيز قاعدة البيانات لتستوفي متطلبات العمليات الميدانية للبلدان الأعضاء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقع الاتحاد الأوروبي عقدا جديدا يدعم الإنتربول يتضمن تقديم مبلغ ٢,٥ مليون يورو للمرحلة الرابعة من مشروع المنظومة. وتتألف الأنشطة التي ستنفذ في إطار المرحلة الرابعة من توسيع نطاق التكامل مع النظم الرئيسية الأخرى لتبادل المعلومات، ولا سيما الجيل الثاني من نظام شنغن للمعلومات. ومن أجل السماح بإجراء معاملة موحدة للمستخدم النهائي، يجري حالياً وضع واجهة بينية مباشرة بين المنظومة ونظم التعقب الوطنية القائمة وقواعد البيانات الوطنية للأسلحة النارية المسروقة والمفقودة من أجل إتاحة البحث في قواعد بيانات متعددة (مثلا، في النظم الوطنية، ومنظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها، والجيل الثاني من نظام شنغن للمعلومات، ونظام iTrace). وسيتم تعزيز القدرات التشغيلية للبلدان الأعضاء في الإنتربول فيما يتعلق بمنظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها وذلك بالاستفادة من قاعدة البيانات في العمليات التي تستهدف الاتجار بالأسلحة النارية. وأخيرا، تهدف المرحلة الرابعة من المشروع إلى تعزيز الأداء الوظيفي للمنظومة من أجل تحسين تبادل البيانات الاستخبارية بين وكالات إنفاذ القانون.

دال – دعم تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

١٠ – يدعم الاتحاد الأوروبي النهج الدولية لتحسين التشريعات وبناء القدرات من خلال تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال المرحلة الأولى، الممتدة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، قدم المشروع المساعدة التشريعية لخمسة بلدان في غرب أفريقيا هي بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وموريتانيا، وخمسة بلدان في أمريكا الجنوبية هي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات). وفي مجال بناء القدرات، قُدم التدريب في مجال التحقيق في الاتجار بالأسلحة النارية

ومحاكمة مرتكبيه لموظفي إنفاذ القانون من غرب أفريقيا (بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغانا) وأمريكا الجنوبية (الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وشيلي). وصدر في نهاية عام ٢٠١٥ التقرير الناتج عن ذلك والمعنون ''دراسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الأسلحة النارية لعام ٢٠١٥: دراسة عن الطبيعة العابرة للحدود للاتجار بالأسلحة النارية والطرق وأساليب العمل المستخدمة في الاتجار'' ويمكن الاطلاع عليه في شبكة الإنترنت.

١١ – وبناء على التعاون الناجح في هذا المجال، بدأ تنفيذ مشروع للمتابعة في عام ٢٠١٨. والتزم الاتحاد الأوروبي بتخصيص مبلغ ٣,٢ ملايين يورو للمشروع بهدف منع ومكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بطريقة غير مشروعة وصلاتهما بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الجرائم الخطيرة، وتشجيع التصديق على بروتوكول الأسلحة النارية وتنفيذه. وسينصب التركيز بوجه خاص على زيادة الوعي بمسائل الأسلحة النارية، وتعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية على كشف الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم المتصلة به والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها، بما يكفل فعالية التعاون الدولي وتبادل المعلومات والممارسات السليمة بين الدوائر المعنية بمعالجة مسائل الأسلحة النارية والجريمة المنظمة وتحسين القدرات على رصد أوجه التآزر في مجال التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية وتحليلها وتحديدها.

ثالثا – المشاريع الإقليمية المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

ألف – جنوب وشرق أوروبا

١ – مركز تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة غرب البلقان

١٢ – يعمل مركز تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين على مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من انتشارها وإساءة استخدامها والإسهام بالتالي في تعزيز الاستقرار والأمن والتنمية في شرق وجنوب شرق أوروبا. ويعمل البرنامج بموجب الولاية المسندة إليه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التعاون الإقليمي. وقرار المجلس 2016/2356 (CFSP) هو القرار السابع على التوالي الذي يصدر دعما لأنشطة البرنامج المتعلقة بنزع السلاح ومراقبة الأسلحة، وهو ينص على تخصيص مبلغ ٦,٥ ملايين يورو للمشروع حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ولكفالة زيادة التعاون وتبادل المعارف والمعلومات على الصعيد الإقليمي، بما يؤدي إلى تعزيز القدرات في مجال صنع السياسات القائمة على الأدلة، نُظمت اجتماعات إقليمية للجان المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمناقشة التحديات في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بتحديد الأسلحة. وعلاوةً على ذلك، أجريت دراسة استقصائية إقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأطلقت منصة إلكترونية لرصد العنف المسلح على الموقع الشبكي لمركز تبادل المعلومات، تعرض بيانات مفصلة عن حوادث الأسلحة النارية التي تقع يوميا في جنوب شرق أوروبا. وأدى التدريب المقدم في المسائل الجنسانية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى زيادة الوعي بين صناع السياسات بالشواغل الجنسانية الرئيسية المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأخيرا، جرى إصدار التقرير الإقليمي الثامن عن صادرات الأسلحة، وهو يغطي أنشطة صادرات الأسلحة لعام ٢٠١٤ في ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا.

١٣ - ويعمل برنامج مركز تبادل المعلومات أيضاً على تحسين القدرات في مجال الأمن المادي وإدارة المخزونات وذلك برفع مستويات أمن البنى التحتية، والحد من الفائض، والتدريب. ففي عام ٢٠١٧، قدَّم البرنامج الدعم للسلطات الوطنية في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكوسوفو في تدمير ١٤٧ ٢٤ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و ١٨٩ ٥ من أجزائها ومكوناتها. وفي البوسنة والهرسك والجبل الأسود، جرى أيضاً تدمير ٠١٣ ٢٤٣ قطعة من الذخائر. وإضافةً إلى ذلك، أجريت تقييمات لمواقع محتملة لتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها بهدف رفع مستوى بناها التحتية الأمنية ووافقت عليها السلطات المختصة. ولضمان استدامة قدرات المؤسسات في الأمن المادي وإدارة المخزونات، نُظمت في ألبانيا دورةٌ تدريبية إقليمية لإعداد المدربين، في حين كفلت حلقةُ العمل الإقليمية التاسعة المعقودة في الجبل الأسود في إطار النهج الإقليمي للحد من مخزونات الأسلحة تبادلَ الممارسات السليمة بين القوات المسلحة في المنطقة في مجال إدارة مخزونات الذخائر والتخلص منها.

١٤ - وفي إطار الإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال الوسم والتعقب وحفظ السجلات، عُقد اجتماعان لشبكة خبراء الأسلحة النارية في جنوب شرق أوروبا. ونُظمت بعثاتٌ استطلاعية لتقييم قدرات المستفيدين على إنشاء مراكز تنسيق تتعلق بالأسلحة النارية واحتياجاتهم إلى تلك المراكز. وإضافةً إلى ذلك، ساهم ممثلو برنامج مركز تبادل المعلومات وشبكة خبراء الأسلحة النارية في جنوب شرق أوروبا في التخطيط لعمليتين لمكافحة الاتجار: يوم للعمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ووكالات إنفاذ القانون في بلدان غرب البلقان، قاده الإطار الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة الأخطار الإجرامية ونسقته وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، وعملية قادتها بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية لجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، جرى فيها تنسيق الجهود التي تبذلها سلطات أوكرانيا ومولدوفا في مجال إنفاذ القانون. ويهدف مشروع مركز تبادل المعلومات كذلك إلى وضع وتنفيذ تدابير من أجل الحد من الحيازة غير مشروعة للأسلحة النارية وإساءة استخدامها وذلك عن طريق دعم حملات التوعية وجمع الأسلحة. وفي عام ٢٠١٧، أجريت دراسة استقصائية عن التصورات فيما يتعلق بحيازة واستخدام الأسلحة النارية في جنوب شرق أوروبا لتوفير فهم أفضل لأسباب حيازة الأسلحة، والتصورات بشأن الأمن أو انعدام الأمن فيما يتصل بالأسلحة النارية في جنوب شرق أوروبا. وقد أجريت هذه الدراسة على شبكة الإنترنت بجميع لغات المنطقة وباستخدام منهجية مبتكرة كفلت الاختيار العشوائي للمجيبين وحجب هوياتهم.

٢ - مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً

١٥ - يدعم الاتحاد الأوروبي من خلال قرار المجلس 2017/1424 (CFSP) منظمةَ الأمن والتعاون في أوروبا في نهج إقليمي تتبعه لمنع تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها دون ضوابط على نحو يزعزع الاستقرار. ويهدف المشروع إلى زيادة الأمن المادي وأمن تكنولوجيا المعلومات لمخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر في أقسام شرطة الحدود وفي مركز إقليمي للشؤون الحدودية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. وعلاوةً على ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة قدرة وزارة الداخلية على إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية. وقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغا قدره ٨٧٨,٥٢ ٠٥٦ ١ يورو لتمويل هذا المشروع، الذي ستنفذه بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سكوبيه، بدعم من أمانة المنظمة، مع قيام حكومة ألمانيا بتوفير تمويل إضافي قدره ٠٠٠ ١٠٠ يورو.

١٦ - وأجرت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سكوبيه تقييماً للاحتياجات تضمن زيارات إلى ١٥ من أقسام شرطة الحدود ومركز إقليمي للشؤون الحدودية. وحددت المنظمة عددا من التحديات المتصلة بأمن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في هذه الأقسام، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الأمن المادي لغرف التخزين القائمة. وبين التقييم أيضاً وجود حاجة إلى تعزيز إجراءات حفظ السجلات وزيادة قدرات الأفراد المسؤولين عن إدارة الخدمة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المضبوطة. وفي الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أنجزت عملية توظيف فريق تنفيذ المشروع. وجرى توقيع مذكرة تفاهم خلال حفل مراسم أقيم أثناء اجتماع التدشين الرسمي في سكوبيه شارك فيه ممثلو السلك الدبلوماسي والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية.

٣ - تدمير فائض الذخائر في البوسنة والهرسك

١٧ - لا تزال فوائض مخزونات الذخائر وما يتصل بها من خطر وقوع انفجار يخرج عن السيطرة تشكل خطرا كبيرا على السلامة والأمن البشريين في البوسنة والهرسك. وسيسهم الاتحاد الأوروبي من خلال مشروعه المتعلق بإدارة المخزونات وتقديم الدعم التقني والحد من فائض الذخائر (EU-STAR) في خفض مخزون الذخائر غير المناسبة إلى كمية تتراوح من ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٦ طن. وبنهاية عام ٢٠١٩، ستكون القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في وضع يتيح لها إدارة مخزونها بسلام وأمان وإدماج تدمير الذخائر العتيقة في خططها العادية. ويهدف المشروع أيضاً إلى النقل الكامل للدراية من المشروع ومقاوليه إلى الأفراد المحليين، مما ينمي القدرة المستدامة في البلد على تدمير الذخائر غير المنفجرة. وهو يبني على المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بشأن تدمير الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب والمرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحديد الأسلحة الصغيرة وخفضها. وقد ساهم هذان المشروعان بالفعل في التخلص من أكثر من ١٠٠ ٩ طن من الذخائر، أي ما يعادل نسبة ٢٦ في المائة من مجموع المخزون العسكري في عام ٢٠٠٥. وسيسهم مشروع الاتحاد الأوروبي المتعلق بإدارة المخزونات وتقديم الدعم التقني والحد من فائض الذخائر، بالتوازي مع المبادرات الأخرى التي تقودها جهات مانحة، في القضاء على المخزونات الخطرة المتبقية. وتضمن قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي)، من خلال تنسيق هذا النهج مع المخطط العام بشأن الذخائر والأسلحة والمتفجرات، إحراز التقدم في التخلص من الذخائر بنهاية عام ٢٠١٩ ورصد الإنهاء التدريجي والسلس للدعم الدولي المقدم لهذه الغاية.

باء - أفريقيا

١ - إدارة مخزونات الأسلحة في منطقة الساحل

١٨ - من أجل التصدي لعدم فعالية الأمن المادي وإدارة المخزونات في المستودعات القائمة للأسلحة والذخائر التقليدية في منطقة الساحل، اعتمد الاتحاد الأوروبي القرار 2014/912/CFSP، الذي يدعم مشروعا مدته ٣٦ شهرا سينفذه مكتب شؤون نزع السلاح من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وفيما يتعلق بالأنشطة في مجال بناء القدرات، نظم المركز الإقليمي حلقات عمل لكبار المسؤولين الحكوميين والخبراء التقنيين والممارسين المسؤولين بشكل مباشر عن الأمن المادي وإدارة المخزونات، استعرض المشاركون خلالها إجراءات التشغيل الموحدة المقترحة التي وضعها المركز الإقليمي استنادا إلى المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة وقاموا بتطويعها وإقرارها. وعُقدت حلقات العمل في بوركينا فاسو ومالي والنيجر (بالتعاون

مع اللجان الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في كل منها)، وفي تشاد (بالتعاون مع مركز التنسيق الوطني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تشاد)، وفي نيجيريا (بالتعاون مع لجنة الرئاسة النيجيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة).

١٩ - وفي سياق تقييم الأمن المادي وإدارة المخزونات في مستودعات الأسلحة التقليدية الوطنية وأثناء نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، أدى المشروع في جملة نتائج إلى إعادة تأهيل ثلاثة مستودعات تجريبية للأسلحة في تشاد وإعادة تأهيل موقعين لتخزين الأسلحة والذخائر في بوركينا فاسو، بما شمل تقديم دورات تدريبية لأمناء مستودعات الأسلحة ومديريها. وما برح فريق قطري جديد لموريتانيا تابع لفريق الإجراءات المتعلقة بالألغام، نشر في عام ٢٠١٧، يعمل على توقيع مذكرة تفاهم مع الجيش تغطي هذا المشروع. ويواصل كل من المركز الإقليمي وفريق الإجراءات المتعلقة بالألغام التنسيق مع السلطات الموريتانية لجعل هذه العملية تمضي قدما بأسرع ما يمكن. وتم تحديد المواقع التي ستخضع للتدخلات في المستقبل في موريتانيا. وفي مالي، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في سياق أنشطتها العادية ولكن بصورة تسهم في أهداف المشروع، بإعادة تأهيل ثلاثة مبان قائمة وإنشاء ثلاثة مستودعات للأسلحة تقوم على الحاويات، وذلك في الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً بإنشاء مستودعين للذخيرة وإعادة تأهيل مستودعين آخرين، تقع كلها في وسط وشمال مالي. وخلال هذه الفترة، عقدت الدائرة أيضا ١٠ دورات تدريبية لبناء القدرات لأمناء المستودعات ومديريها. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، سافر خبير الأمن المادي وإدارة المخزونات لدى المركز الإقليمي إلى أبيدجان للاجتماع مع اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كوت ديفوار لجمع معلومات عن اعتماد تكنولوجيات جديدة. وعلى وجه التحديد، جرت مناقشة وتمحيص النظام الإيفواري المحوسب لإدارة الأسلحة والذخائر الحكومية. وستستخدم هذه المعلومات لعنصر التكنولوجيات الجديدة في المشروع.

٢ - منظومة السلم والأمن الأفريقية

٢٠ - يشكِّل السلام والأمن ركيزة أساسية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في إطار الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وهناك فهم مشترك لأهمية السلام والأمن باعتبارهما شرطين مسبقين للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا الرابعة، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أكد رؤساء الدول والحكومات في كلتا القارتين من جديد التزامهم بتعزيز تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية. وفي مؤتمر القمة الخامس بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كرر القادة التزامهم بتنفيذ المشروع واتفقوا على تعزيز التعاون والشراكة للتصدي للتحديات التي تعترض السلام والأمن، بما في ذلك انتشار الأسلحة غير المشروعة واستخدامها. وتهدف المرحلة الثالثة من برنامج دعم منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي يمولها الاتحاد الأوروبي، إلى تحسين قدرات الاتحاد الأفريقي وقدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية على الوفاء بولاياتها في إطار المشروع. وتعد المرحلة الثالثة هي استمرار الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في إطار مرفق السلام في أفريقيا منذ أيار/مايو ٢٠١١ (المرحلتان الأولى والثانية من برنامج الدعم) لدعم تنمية الاتحاد الأفريقي وتنمية قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على منع وقوع نشوب الأزمات والنزاعات في القارة وإدارتها والتصدي لها على نحو فعال.

٢١ - وفي عام ٢٠١٧، خُصِّص جزءٌ من الدعم المالي المقدَّم من الاتحاد الأوروبي من خلال المرحلة الثالثة من برنامج الدعم لسلسلة من الأنشطة المتصلة بالضوابط على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فعلى مستوى الاتحاد الأفريقي، قُدم الدعم التقني للدول الأعضاء في مجال مراقبة انتشار الأسلحة غير المشروعة، بسبل شملت تعزيز إدارة الأسلحة والذخائر، وذلك بغية أن يعزز الاتحاد الأفريقي دعمه للدول الأعضاء في بناء القدرات في مجالات الاستراتيجيات والأنشطة والمهارات التقنية والتشغيلية ذات الصلة بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونُظمت حلقات عمل بشأن معايير وسم الأسلحة وأفضل الممارسات، كما نظمت حلقات عمل إقليمية للتوعية بشأن التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وبشأن إدماج اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة في التشريع الوطني. وعلى مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عُقدت حلقة عمل للتوعية للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشأن إنشاء مراكز تنسيق وطنية ولجان وطنية، وذلك بهدف تيسير تصديق الدول الأعضاء في الجماعة على الاستراتيجيات أو الصكوك القارية (معاهدة تجارة الأسلحة) والإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذها لتلك الاستراتيجيات أو الصكوك وإدماجها في قوانينها الوطنية. كما قُدم دعم مالي لإعداد دليل يتضمن مبادئ توجيهية. وعلى مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وُضعت استراتيجيةٌ إقليمية وخطةُ عمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجرى رصد واستعراض تنفيذهما، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والشركاء في مجال تحديد الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣ - مشروع الأسلحة الصغيرة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي

٢٢ - يشكل مشروع الأسلحة الصغيرة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي مبادرة في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم ولاية السلام والأمن والاستقرار الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويشمل مجموعة مختارة من البلدان في منطقتي اتحاد نهر مانو والساحل، هي تحديدا غرب كوت ديفوار، ومنطقة غينيا الحرجية، وشرق ليبريا، وشمال شرق سيراليون، ومنطقة الساحل في شمال النيجر وشمال نيجيريا ومالي. ويهدف المشروع إلى إذكاء وعي المجتمعات المحلية الحدودية، وتعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية لأصحاب المصلحة المعنيين، وجمع الأسلحة والذخائر وتدميرها. وفي كل بلد، ينفذ المشروع من خلال اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وللوصول إلى الدوائر المستفيدة المختارة، عقد منظمو المشروع شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والسلطات المحلية ومع الشركاء التقليديين غير المعتادين كالمنادين للوصول إلى الناس باستخدام اللغات المحلية.

٢٣ - وبوجه عام، نُفِّذت ٤٩ حملة توعية عامة، تم فيها الوصول إلى أكثر من ١٤ ٨٠٠ شخص (١٠ ٣٧٠ رجلا و ٤ ٤٣٠ امرأة)، مما زاد من ثقة المجتمعات المحلية ومعرفتهم بأخطار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسفر عن التحديد والتسليم الطوعيين لمواقع مستودعات كبيرة للذخائر غير المنفجرة. وعُززت القدرات التشغيلية والمؤسسية للجان الوطنية عن طريق توفير معدات مكتبية، ومعدات تتعلق بقواعد البيانات عن الأسلحة، ودراجات نارية، وأجهزة اتصال ساتلية، ومعدات لتدمير الأسلحة. وإضافةً إلى ذلك، تلقى الأفراد التابعون للجان في البلدان المستفيدة تدريبا، وتم بناء أو ترميم عدد من الحاويات لتخزين الأسلحة والذخائر. وقدمت أيضاً قدرات في مجال إدارة مخزونات الأسلحة لبلدان تجريبية تمشيا مع المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة. ونظمت عمليات طوعية لجمع الأسلحة

والذخائر في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا والنيجر وأسفرت عن نتائج مشجعة. ففي سيراليون، تعاون منظمو المشروع مع القوات المسلحة لتدمير أكثر من ٣٠ صنفا من الذخائر غير المنفجرة والأسلحة والذخائر المخبأة التي كانت تشكل ذات يوم خطرا على المجتمعات المحلية والتي سلمت طوعا إلى اللجان الوطنية ودمرت، مما زاد من سلامة تلك المجتمعات وأمنها.